مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: دور مؤشرات الهيكل التمويلي في نمو حقوق ملكية المصارف "دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية السورية"
اسم الكاتب: مطيع أسعد الشلبي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7486
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 41- 1- 2025 : 65- 85

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 41 - 1- 2025 : 65 - 85

دور مؤشرات الهيكل التمويلي في نمو حقوق ملكية المصارف
(دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية السورية)

مُطيع أسعد الشّلبي[1]
1. الأُستاذ المُساعد في قسم المصارف والتأمين- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.
Motee.sh68@damascusuniversity.edu.sy

المُلخَّص

يَستحوذ القرار التمويلي على اهتمام الإدارات المالية في المصارف بسبب ارتباط آثاره ونتائجه بالقرارات المتخذة، وتُعد المصارف ذات حساسية عالية لمصادر أموالها نظراً لخصوصية تعاملها بالمال إيداعاً واستثماراً، لذلك ينبغي عليها المُوائَمة بين المصادر الداخلية لأموالها والمصادر الخارجية منها مُتمثلة بالودائع وفق الشكل الذي يُتيح لها خفض التكاليف وزيادة الأرباح.

لذلك هدفت الدراسة إلى بيان دور بعض مؤشرات الهيكل التمويلي في نمو حقوق ملكية المصارف الإسلامية السورية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الأدبيات السابقة ذات الصلة بالهيكل التمويلي بالمصارف الإسلامية، كما اعتمدت المنهج التحليلي من خلال اختبار الفرضيات وتحليل البيانات المستمدة من التقارير السنوية لكل المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة الزمنية بين (2011-2021) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 12.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة حقوق الملكية إلى الأصول بمعدل النمو في حقوق الملكية، بينما كانت العلاقة عكسية مع معدل العائد على حقوق الملكية. كما ارتبطت نسبة الودائع إلى الأصول بعلاقة طردية موجبة مع معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل نمو حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: الهيكل التمويلي، حقوق الملكية، المصارف الإسلامية السورية، سوق دمشق للأوراق المالية.

تاريخ الايداع: 2023/4/2
تاريخ النشر: 2023/5/16

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

The Role of the Financing Structure indicators in The growth of Bank` Ownership Rights (Applied study in Syrian Islamic banks)

Motee`Asaad Alshalaby[1]
1 - Assistant Professor in the Department of Banks and Insurance. -Faculty of Economic- Damascus University.
Motee.sh68@damascusuniversity.edu.sy

Received: 2/4/2023
Accepted: 16/5/2023

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract

The financing decision attracts the attention of financial departments in banks because its effects and results are linked to the decisions taken, and banks are considered highly sensitive to their sources of funds due to the specificity of their dealings with money as deposits and investments. Therefore, they should harmonize between the internal sources of their funds and the external sources of them represented by deposits in a way that allows them to reduce costs and increase profits.

Therefore, the study aimed to demonstrate the role of some indicators of the financing structure in the growth of property rights of Syrian Islamic banks, and to achieve the objectives of the study, the descriptive approach was relied upon in the study of previous literature related to the financing structure of Islamic banks. It also adopted the analytical approach by testing hypotheses and analyzing data derived from annual reports. For all Islamic banks listed on the Damascus securities Exchange during the time period (2011-2021) based on the Eviews12 statistical program.

The study concluded that there is a direct relationship between the ratio of equity to assets with the growth rate of equity, while the relationship was inverse with the rate of return on equity. The ratio of deposits to assets was also associated with a positive direct relationship with the rate of return on equity and the growth rate of equity.

Key Words: Financing Structure, Ownership Rights, Syrian Islamic Banks, Damascus Securities Exchange.

1- الدراسة المرجعية:

1.1-المقدمة Introduction:

نظراً لإحجام العديد من الأفراد والمؤسسات عن التعامل مع المصارف التقليدية التي تتبع سعر الفائدة، ظهرت الحاجة إلى إنشاء مؤسسات مالية تتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فكانت المصارف الإسلامية خياراً مالياً إضافياً يسعى لاستقطاب الودائع من الأفراد والمؤسسات وإعادة توجيهها في أقنية استثمارية تعود بالنفع العام.

يَستحوذ القرار التمويلي على اهتمام الإدارات وخاصة المالية في المصارف بسبب ارتباط آثاره ونتائجه بالقرارات المتخذة، نظراً لكون القرارات المالية غير السليمة تُؤدي إلى نتائج لا تُحمد عُقباها، وتُعد المصارف ذات حساسية لمصادر أموالها بسبب خصوصية تعاملها بالمال إيداعاً واستثماراً، لذلك ينبغي عليها المُوائَمة بين المصادر الداخلية لأموالها والمصادر الخارجية منها مُتمثلة بالودائع وفق الشكل الذي يُتيح لها خفض التكاليف وزيادة الأرباح.

ورغم حداثة تجربة المصارف الإسلامية السورية إلا أنها لاقت قبولاً من الأفراد في إيداع أموالهم وفق التكيف الفقهي لتلك الحسابات، فكانت الودائع (استثمار، توفير، وجارية) مورداً مالياً خارجياً للمصارف الإسلامية لتقوم بتوظيفه وفق الأساليب الاستثمارية المتاحة، ويضمن للمساهمين زيادة في ثرواتهم، من هنا جاء البحث لبيان أثر مؤشرات الهيكل التمويلي في نمو حقوق ملكية المصارف الإسلامية.

2.1-مشكلة البحث Research Problem:

نظراً لازدياد حجم الودائع في المصارف الإسلامية السورية، وبما أنها تستقطب الودائع وتعيد استثمارها في أوجه استثمارية وفق أحكام الشريعة الاسلامية كبديل عن الأساليب التمويلية التقليدية والأدوات المرتبطة بسعر الفائدة، فإنها من المفترض أن تعيد استثمار هذه الودائع بشكل يحقق أرباحاً للمودعين ولحملة الأسهم ويزيد من حقوق الملكية، وانطلاقاً مما سبق وللإحاطة بكافة جوانب البحث يمكن طرح التساؤل الرئيس الآتي:

هل كان هناك أثراً لهيكل التمويل في نمو حقوق ملكية المصارف الإسلامية السورية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيس نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل أثّرت نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول في معدل نمو حقوق الملكية في المصارف الإسلامية السورية؟
- هل أثّرت نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية السورية؟

3.1-أهمية البحث Research Importance:

تبرز أهمية البحث العلمية في أنه محاولة لسد الفجوة البحثية في معرفة أثر مؤشرات هيكل التمويل في تعزيز حقوق ملكية المصارف الإسلامية السورية (القيمة الدفترية) بعيداً عن أثر المضاربة (القيمة السوقية الناتجة عن تداول الأسهم في البورصة) خلال المدة (2011-2021)، كما أن هناك أهمية خاصة لمعرفة تأثير صدور قرار مصرف سورية المركزي الذي منع المصارف من توزيع أرباح نقدية على المساهمين حيث أدى هذا إلى احتجاز الأرباح أو توزيع أسهم مجانية مما ساهم في زيادة حقوق الملكية، فضلاً عن أنّ نتائج وتوصيات الدراسة ستمكن المدراء والمساهمين والجهات الرقابية المشرفة من إدارة الموارد المالية المتاحة، انتهاءً باعتباره حافزاً للباحثين الذين يودون التعرف على هذا الموضوع وإجراء المزيد من الأبحاث بدول محددة وخلال مدد زمنية مختلفة.

4.1-أهداف البحث Research Objectives:

1- التعريف بهيكل التمويل ومكوناته في المصارف الإسلامية.
2- عرض لأهم النظريات المفسرة لسلوك الهياكل التمويلية.
3- التعريف بحقوق الملكية ومكوناتها وعرض لأهم مؤشرات قياسها.
4- تسليط الضوء على أثر هيكل التمويل في تعزيز حقوق الملكية.
5- تقديم النتائج والتوصيات.

5.1-حدود البحث Research Limits:

1- الحدود الزمانية: تمتد الدراسة خلال المدة الزمنية 2011-2021. (استخدام بيانات سنوية).
2- الحدود المكانية: تشمل الدراسة كافة المصارف الإسلامية العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (والبالغ عددها ثلاثة مصارف).

6.1-مجتمع وعينة البحث Research Society And Sample:

1- مجتمع البحث: يشمل المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2- عينة البحث: تشمل كافة المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (بنك الشام، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك البركة _ سورية).

7.1-فرضيات البحث Research Hypotheses:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لمؤشرات الهيكل التمويلي في حقوق ملكية المصارف الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2011-2021).
وتتفرع عنها فرضيتان رئيسيتان أساسيتان:
H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الهيكل التمويلي في معدل العائد على حقوق ملكية المساهمين للمصارف الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2011-2021).
H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الهيكل التمويلي في معدل النمو في حقوق ملكية المساهمين للمصارف الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2011-2021).

8.1-متغيرات البحث Research Variables:

- **المتغير المستقل: يعبر عنه بالنسب الآتية:**

1- **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول):** تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المصرف على الموارد الخارجية والتي تتمثل بودائع المصارف الإسلامية، تعطى هذه النسبة وفق الآتي:

Debt/ Assets = Debt/ Total Assets (Funds). (Khalaf,2013,228)

2- **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:** تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة إجمالي حقوق ملكية المساهمين على أصول المصرف، وهذه النسبة تعتبر مقياساً للتمويل الداخلي، تعطى هذه النسبة من خلال:

Equity/ Assets = Equity/Total Assets. (Paramasiyan,2009,22)

المتغير التابع: تستخدم عدة مؤشرات في تقييم حقوق الملكية، وفي سبيل ذلك تمّ الاعتماد على النسب الآتية:

1- **معدل النمو في حقوق الملكية:** يتم قياس معدل النمو في حقوق الملكية وفق الصيغة العامة لمعدل النمو، وتشير هذه النسبة إلى مقدار التغير في قيمة حقوق الملكية لعام محدد عن عام سابق. وقد تم قياسه وفق المعادلة التالية:

Equity growth rate= (equity t- equity t_{-1}) /equity t_{-1} .

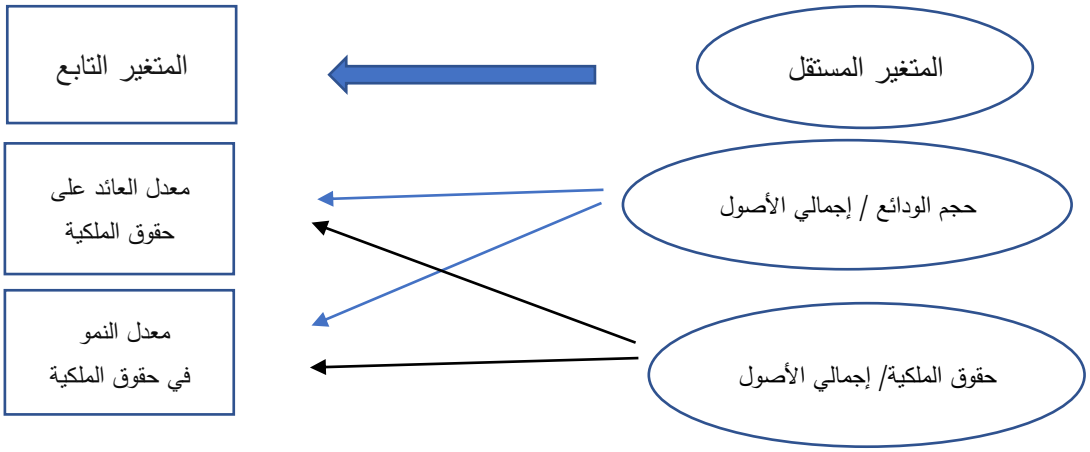
معدل النمو في حقوق ملكية المساهمين= (حقوق الملكية للسنة الحالية- حقوق الملكية للسنة السابقة) / حقوق الملكية للسنة السابقة.

2- **معدل العائد على حقوق الملكية:** يعتبر هذا المؤشر الأكثر شيوعا في مقاييس الربحية، تتمثل هذه النسبة بمعدل العائد المحقق على كل وحدة واحدة من حقوق ملكية مساهمي المصرف (بعد استبعاد أرباح إعادة تقييم مراكز القطع)، ويعتبر من المؤشرات الهامة للحكم على كفاءة المصرف في استثمار موارده الذاتية، يعطى هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية:

ROE= Net income after tax (net profit)/ Total Equity. (Siraj *at all*,2012,150)

ليكون بذلك أنموذج البحث:

الشكل (1): العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع



9.1-منهجية البحث Research Methodology:

لتحقيق أهداف البحث استخدمنا منهجية وصفية تحليلية وفق الآتي:

1. المنهج الوصفي: من خلال دراسة واستعراض الأدبيات السابقة وذات الصلة بالمصارف الإسلامية والهيكل التمويلي لديها، ودراسة مفهوم حقوق ملكية المساهمين وتسليط الضوء على أهم مؤشرات قياسها.
2. المنهج التحليلي: من خلال الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eviews 12.

10.1-الدراسات السابقة Literature Reviews:

1-10.1: الدراسات العربية:

هدفت دراسة (خلف، نقار، فاعور، 2018). إلى معرفة أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية، دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال المدة (2010 -2017)، وتم اعتماد المنهج الوصفي واستخدام أسلوب الانحدار البسيط حيث شمل نموذج الدراسة متغير مستقل وهو نسبة الهيكل المالي، بينما تمثل نسب الربحية المتغير التابع للمصرف، وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل المالي في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكانت العلاقة بينهما طردية. وهدفت دراسة (نعيمة، كريمة،2021). إلى تبيان أثر الهيكل

المالي على ربحية مجموعة من البنوك الاسلامية العاملة في كل من السعودية والكويت والامارات وذلك خلال المدة (2013 – 2019)، حيث استخدمت هذه الدراسة تحليل البيانات الجدولية (Panel data) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية من أجل اختبار فرضية الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هيكل رأس المال مقاسا بنسبة المطلوبات إلى الموجودات ETA له أثر إيجابي، وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجوداتROA ، والعائد على حقوق الملكيةROE ، وعائد السهم المخفضDEPS ، وأن هيكل رأس المال مقاسا بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع ETD كان له تأثير سلبي على المتغيرات ROA و ROE و DEPS، أما تأثير هيكل رأس المال مقاسا بإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات LTA فقد كان له تأثير إيجابي وغير معنوي على العائد على الموجوداتROA ، والعائد على حقوق الملكيةROE ، وعائد السهم المخفض. كما هدفت دراسة (الصالح، البراك،2022). التعرف على أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية السعودية. واختبرت في عينة مكونة من أربعة بنوك تمثلت في مصرف (الراجحي، الجزيرة، البلاد، الانماء) لمدة خمسة سنوات من (2017–2021). وتم اعتماد مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والقياسية، حيث شمل النموذج متغيران مستقلان متمثلان بنسبة التمويل الداخلي والخارجي بينما تمثل نسب الربحية المتغير التابع. وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews12، توصلت الدراسة الى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال على العائد على الأصول. وأظهرت النتائج وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الداخلي على العائد على الحقوق الملكية. وكذلك وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الخارجي على العائد على الحقوق الملكية. بينما حجم المصرف كان له تأثير طردي وذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية السعودية.

2–10.1: الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة (Zafar, Zeeshan & Ahmad. 2016). بعنوان: أثر هيكل رأس المال على ربحية المصارف. إلى بيان أثر هيكل رأس المال في ربحية البنوك بدراسة عيّنة مُكوّنة من 25 مصرفاً من البنوك الباكستانية، وبتطبيق نموذج الانحدار المُتعدّد، تبيّن وجود أثر إيجابي ذي دلالة معنوية لنسب هيكل رأس المال المُعبّر عنها بنسبة الدين إلى حقوق الملكية ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول بربحية المصارف والمُعبّر عنها بكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول وحصة السهم من الأرباح. وهدفت دراسة (Asadullah, Hussain & Mahar. 2018): بعنوان: هيكل رأس المال وأداء المصارف الإسلامية. إلى بيان أثر هيكل رأس المال في أداء المصارف الإسلامية بدراسة عينة مُؤلّفة من خمس بنوك إسلامية باكستانية عن المدة (2004–2015)، وبتطبيق نماذج بيانات بانل، خلصت الدراسة إلى أنَّ نسبة الدين إلى إجمالي حقوق الملكية كانت ذات أثر سلبي معنوي على ربحية المصارف الإسلامية مُتمثلة بكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. كما هدفت دراسة (Widyastuti, Komara & layyinaturrobaniyah. 2019): بعنوان: هيكل رأس المال والأداء المصرفي. وانطلاقاً من أهمية الهيكل التمويلي في تمويل استثمارات المصارف والذي بدوره ينعكس على أداء المصارف. وبالاعتماد على بيانات مالية سنوية لعيّنة من المصارف الاندونيسية خلال المدة (2009–2017)، تبيّن أن قيمة المصرف لا تتأثر بهيكل رأس المال، وأنّ نسبة المديونيّة ونسبة الملكية لا تحمل أي أثر معنوي في أداء المصارف والمعبر عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية.

11.1– ما يميز هذا البحث:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وجدنا أنها تناولت موضوعي الهيكل التمويلي او هيكل رأس المال وأثرهما على ربحية وأداء المصارف. لذلك يُعدّ هذا البحث وعلى حدّ علم الباحث بحثاً جديداً وإضافة مُكمّلة في مجال دراسة دور مؤشرات الهيكل التمويلي في نمو حقوق ملكية المصارف الإسلامية، نظراً لشموله كافة المصارف الإسلامية السورية العاملة والمدرجة في سوق دمشق

للأوراق المالية، واختبار متغيرات أكبر وأكثر دقة، فضلاً عن كون البحث يتطرق لربط الهيكل التمويلي بحقوق الملكية، كما أنه يأخذ منحى خاص في المدة الزمنية المغطاة (2011-2021).

2. الإطار النظري:

1.2- الهيكل التمويلي في المصارف الإسلامية:

تتكون الموارد المالية للمصرف الإسلامي بمصدرين: الأول ذاتي يعبر عنه بحقوق الملكية والتي تشمل (رأس المال المدفوع، الاحتياطيات، والأرباح المحتجزة).

أما المصدر الثاني للموارد المالية هو الودائع الخارجية التي يسعى المصرف باستمرار لاستقطابها وإعادة توظيفها مجدّداً.

أولا: مفهوم الهيكل التمويلي:

يُعرف التمويل بأنه "علم وفن إدارة الأموال". (Paramasiyan,2009,1) وهو ما ينطوي على الحصول على الأموال اللازمة لاستثمارها لتُحقق أرباحاً للمصرف.

يُعرف الهيكل التمويلي على أنه: "تشكيلة من المصادر التي تحصل منها الشركة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، وتشتمل على كافة العناصر التي تتكون منها الخصوم، سواءً كانت تلك العناصر طويلة أم قصيرة الأجل وأيّاً كان مصدرها داخلياً أم خارجياً". (الهندي، 2006، 14).

وفي تعريفٍ آخر: "هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في قائمة الميزانية". (النعيمي، 2009، 346).

يُظهر الهيكل المالي نمط التمويل الإجمالي، أي أنَّهُ يقيس مدى توفُّر الأموال الإجمالية لتمويل إجمالي أصول الشركة. (Paramasiyan,2009,48)

وعليه فإنَّ الهيكل التمويلي كمفهوم أعم وأشمل من مفهوم هيكل رأس المال، فإنَّ رأس المال يتوقّف على الموارد المالية طويلة الأجل فحسب والمُعبّر عنها برأس مال الأسهم العادية والممتازة والديون طويلة الأجل، إلّا أنَّ هيكل التمويل يُعبر عن الأموال كُلّها نسبةً للمصرف بشقّيها قصيرة الأجل وطويلة الأجل، أي أنَّ هيكل التمويل يُمثل جانب الالتزامات في قائمة المركز المالي.

لذلك تعمل إدارات المصارف على تعزيز ثقة المودعين بشكل دائم، لأن المودع عندما يقوم بإيداع الأموال في المصرف، فإنه يسعى للحصول على عائد ضمن مخاطرة معدومة، لذلك، فإن سلامة أموال المودعين يجب أن تكون ضمن أولوياته. (Charumathi,2013,51)

ثانياً: مُكونات الهيكل التمويلي في المصارف الإسلامية:

A. : الموارد المالية الداخلية: (كنعان، 2016، 87-89)

1- رأس المال المدفوع: تتمثل فيه الأموال التي يحصل عليها المصرف عند بدء تكوينه وأيَّة إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه، حيث يُعتبر عجلةَ التحريك الأولى للمصرف الإسلامي للبدء بمُمارسة أعماله ونشاطاته الاستثمارية.

2- الأرباح المُحتَجزة:

تُمثل الأرباح المحتجزة مصدراً تمويلياً ذاتياً أو داخلياً للمصرف، وهي تُمثل جزءاً مُقتطعاً من الأرباح التي يُحققها المصرف لتُضاف إلى رأس ماله المُكون من المصادر الداخلية لديه لتشكل دعامةً إضافية له، فضلاً عن كونها تُؤمن احتياجات المصرف المالية دون أن تُكبده أي تكاليف إضافية كتكاليف إصدار أسهم جديدة للاكتتاب أو الحصول على التمويل من مصادر أُخرى خارجية.

3- الاحتياطيّات: تُعرف الاحتياطيات على أنَّها: "المبالغ التي تقتطعها المصارف من أرباحها الصافية وتحتفظ بها في حساب خاص لتدعيم رأس المال وتحسين الموقف المالي للمصرف". ومن أهم هذه الاحتياطيات:

- احتياطي رأس المال.
- الاحتياطي الإلزامي.
- الاحتياطي الاختياري.

4- المُخصّصات: "مبالغ تُقتَطع من مُجمِل الأرباح لمواجهة خطر مُحتَمل الحدوث خلال الفترة المالية المُقبِلة.

B. **الموارد المالية الخارجيّة:** تنحصر الموارد الخارجية للمصرف بالودائع التي يستقطبها من الزبائن، تُعرّف الودائع على أنَّها: "العقد الذي بموجبهِ يستودعُ المصرف نقوداً تنتقل مُلكيتها إليه ويَتعهّد بردِّ مثلها إلى المودع". (ياملكي،2001، 205).

يتم ايداع الأموال في المصارف الإسلامية إما على سبيل الأمانة أو القرض، أو بغرض المضاربة أو الوكالة بالمشاركة بالاستثمار، وتقسم الودائع إلى:

أ. **ودائع جارية (تحت الطلب):** وهي الأموال التي يودعها الزبائن في المصرف الإسلامي بمثابة الأمانة بغرض التعامل عليها بالشيكات، أو رغبتهم الاحتفاظ بأموالهم في مكان آمن، ويستطيع الزبون أن يسحب من حسابه في أيّ وقت.

ب. **حسابات ودائع التوفير (الادخار الاستثماري):** يتميز هذا الحساب بتمكين صاحبه من استثمار مدخراته وفق نظام المضاربة المطلقة ومرونة بتحريك الحساب، إضافة إلى الاستفادة من الخدمات التي يقدمها البنك. حرية السحب والايداع في الحساب من دون أيّ شرط أو مصاريف. تحدد نسبة المشاركة في الاستثمار لأرصدة هذا الحساب مسبقاً وتعادل 40% على أدنى رصيد خلال الشهر في سورية. (الشلبي، 2021، 233).

ت. **حسابات ودائع الاستثمار:** تعرف بأنها اتفاق بين المصرف والزبون يودع بموجبه مبلغاً من النقود لدى المصرف، على أن يعمل به في مختلف المجالات الاستثمارية، أو أن يقتصره على نوع معين محدد في العقد، مقابل جزء من أرباح تلك العمليات. (الشبيلي، 2005، 122) ويوجد نوعان من حسابات الاستثمار:

- حسابات ودائع الاستثمار المشترك (المُطلق): حيث تخضع هذه الحسابات لقواعد المضاربة المطلقة (لا ترتبط بمشروع أو برنامج استثمار معين)، وهي تشمل الودائع النقدية التي يتسلّمها المصرف من الزبائن وتشترك هذه الأموال بالأرباح المتحققة وتتحمّل مخاطر الاستثمار. ويكون المصرف وكيلاً وشريكاً عن أصحاب هذه الودائع باستثمارها مباشرة، أو بدفعها إلى من يعمل فيها على شروط العقود التي يقرّها الإسلام، وذلك عن طريق المشاركات أو البيوع أو الايجارات وغير ذلك. (العجلوني، 2008، 192).
- حسابات ودائع الاستثمار المخصص (المُقيدة): وهي الودائع النقدية التي يتسلمها المصرف من الزبائن لاستثمارها في مشروع محدد أو غرض معين يحدده الزبون، وبما أن الزبون هو الذي يقرّر نوع الاستثمار وطبيعته فإن المصرف يشارك في الأرباح المتحققة ووفق النسبة المُتفق عليها في حين يتحمل الزبون (صاحب رأس المال) وحده الخسائر.

ث. المحافظ الاستثمارية (الصكوك): وهي عبارة عن أوعية ادخارية يقبل فيها المصرف الأموال من أصحابها لإدارتها واستثمارها نيابة عنهم على أساس المضاربة الشرعية.

ثالثاً: أهم النظريات المفسرة لسلوك الهياكل التمويلية (ولودائع المصارف):

- **نظرية موديليجاني وميلر:**

وفقاً لهذه النظرية فإن قيمة الشركة التي يتكون هيكلها التمويلي من ديون وأموال خاصة ستفوق قيمة شركة مماثلة يتكون هيكلها من أموال خاصة فقط. حيث توصلت هذه النظرية إلى أن زيادة نسبة المديونية في الهيكل التمويلي يؤدي إلى ارتفاع قيمة الشركة بسبب الوفر الضريبي، وذلك لأن فائدة الديون تخصم قبل احتساب الضريبة.

- **نظرية الإشارة:**

تقوم هذه النظرية على فرض أنَّ السوق نادراً ما تكون متوازنة، والحصول على المعلومات حول الأسهم والأوراق المالية في الأسواق يحمل كلفةً مُحدَّدةً، كما افترضت الحالة المُعاكسة لنظرية موديليجاني وميلر بعدم تماثل المعلومات حول الشركات لكُلِّ الأفراد، وأن الشركات ذات الأداء العالي تكون قادرة على إصدار إشارات فعّالة تميزها عن الشركات الأخرى الأقل أداء. وهذا ما يجعل المدراء ومن خلال حصولهم على هذه المعلومات في موقف أفضل على توقُّع التّدفُّقات المستقبليّة.

وقد بينت النظرية أنَّ بعض المؤشرات المالية تحمل دلالات مُعيّنة للمساهمين كنسبة الدَّين إلى حقوق الملكية مثلاً والتي من خلالها يستَدلُّ المُديرون والمُساهمون الذين يحصلون على معلومات هذه النسبة على بوادرِ وجود الأزمات المالية والتّنبُّؤ بحالات الإفلاس التي قد تعصف بالمنشأة الاقتصادية عندها يسعى المُديرون إلى خفض نسبة الديون في مصادر تمويل المنشأة، كما أنَّ انخفاض النسبة مُؤشّر على أن أسهم المنشأة مُقوَّمة بأعلى من قيمتها الحقيقية وهذا قد يحمل إشارة سلبية في انخفاض القيمة السوقية للسهم وإصدار أسهم لمساهمين جُدد يشاركون في الخسارة. (ناصح وأخرون، 2014، 95)

- **نظرية المقايضة (التوازن):**

تستند هذهِ النظرية على مبدأ تحقيق التوازن في تكوين هيكل رأس المال، وتفترض أنَّ شكلاً من أشكال هيكل رأس المال الأمثل يجب أن يُوجَد وفقاً للتوازن بين الفوائد المُتحصّلة من أموال الدَّين كجزءٍ من مصادر تمويل المنشأة وتكاليف الحصول عليها، وعليه فإنَّ هذه النظرية تُعدُّ هي الأكثر شيوعاً في نظريات هيكل رأس المال كونها تعمل على إيجاد هيكل متوازن بفوائد عالية تُخفّض تكاليفه إلى أدنى حد. (Ventus,2008,64)

- **نظرية تكاليف الوكالة:**

ظهرت هذه النظرية نتيجةً لتعارُضِ المصالح فيما بين الإدارة والمساهمين من جانب، ومع أصحاب المصالح في الشركة من جانبٍ آخر، وعلى مبدأ الاختيار العقلاني الذي يحاول بموجبه كُلّ طرفٍ تعظيم منفعته الخاصة، فكانت هذه النظرية محاولةً لحَلِّ مُشكلة تعارُضِ المصالح نظراً لأن الشركة سلسلة من التعاقدات بين الأطراف المختلفة في الشركة. وبذلك فإنَّ علاقة الوكالة هي بمثابةِ عقدٍ يشغَلُ بموجبه شخصٌ أو أكثر (الوكيل) لإنجاز أعمال مُعيّنة لصالحه يتضمَّنُ ذلك تخويله صلاحيةَ اتِّخاذ بعض القرارات. (هاشم، 2015، 69).

- **نظرية توقيت السوق:**

تنص على أن الشركات لا تهتم بنوعية المصدر التمويلي الذي ستعتمد عليه، لكنها ستختار أيّ صيغة للتمويل والتي تظهر مقيمة بأعلى من قيمتها في الأسواق المالية في وقت محدد من الزمن. كما تفترض وجود خطأ في تسعير الأدوات المالية في السوق وأن الشركة قادرة على اكتشاف أيّ خطأ في تسعير الأدوات المالية يحقق لها منفعة.

في إطار حصول الشركة على مصادر التمويل اللازمة لاستثماراتها، من المعروف أنَّ الشركة إما أن تلجأ إلى إصدار أسهم جديدة للاكتتاب بغية الحصول على أموال إضافيّة أو أنها تعمل على طرح سندات الدين، هذه العمليات تتم وِفقاً للظروف الاقتصادية العامة المحيطة بالشركة وهو ما يُعرَف بتوقيت السوق.

حيثُ أنَّ المُنشأة وعندما تكون أسهمها مُقومة بقيمتها الحقيقية أو أعلى منها فإنَّها تسعى إلى طرحِ أسهم جديدة لزيادة رأس مالها وحصولها على التّمويل اللّازم، أمَّا في الحالات التي تكون الأسهم مُقومة بأقل من قيمتها فإنَّ المنشأة تسعى لاستقطاب الدَّين بل وإنَّها من المُحتمل أن تُعيدَ شراء أسهمها ليُحتَفظ بها كأسهم خزانة تُجمَّد ولا تستحقّ أي توزيعات ربح ومن الممكن للمنشأة إلغاؤها أو إعادة إصدارها ثانيةً عندما تعود قيمة الأسهم السوقية للارتفاع. (Paker *at all*,2002,17)

وبالرَّغم أنَّ نظرية توقيت السوق تُفيدُ المديرين في الاستفادةِ من عنصر الزمن في تحقيق ثرواتٍ عالية للمساهمين إلَّا أنَّها تتطلَّبُ من المُديرين الرُّشدَ والعقلانية في اتِّخاذ القرار ومهارةً وخبرةً في تحديد الوقت الملائم لطرح الأسهم الجديدة أو إعادة شرائها بناءً على المعرفة شِبهِ التَّامَّةِ بمعلوماتِ الأسهم والسوق معرفةً يوميَّةً، كما أنَّها اتَّفقت على أنَّ زيادة الرفع المالي بزيادة عدد الأسهم المصدرة يُؤثِّر عكساً في عائد السهم. (الربيعي وأخرون، 2018، 90).

- **نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل:**

وفقاً لمضمون هذه النظرية فإن المؤسسات تختار ترتيباً معيناً لانتقاء مصادر التمويل في هيكلها التمويلي، حيث أنها تفضل مصادر التمويل الداخلية على مصادر التمويل الخارجية، وتختار إصدار القروض على إصدار الأسهم (الملجأ الأخير).

3.1.2- أهم مؤشرات قياس حقوق الملكية:

يهتم المساهمين وإدارات المصارف والمستثمرين في أسواق الأوراق المالية بمؤشرات قياس حقوق ملكية المساهمين، إذ تساعد المساهمين في الحكم على كفاءة أداء المصرف، أما إدارات المصارف فإن المؤشرات ترشدها وتوجهها لاتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، وفي سياق متصل تساعد المؤشرات المستثمرين على اتخاذ قراراتهم بخصوص تداول الأسهم ضمن محافظهم الاستثمارية.

من المؤشرات الهامة التي يمكن استخدامها في قياس حقوق الملكية نذكر الآتي:

أ. مُعدل العائد على حقوق المُلكية ((Return on Equity (ROE):

من المؤشرات الهامة لقياس الأداء المصرفي ويعبر عن نصيب الوحدة الواحدة من حقوق الملكية من الأرباح المحققة بعد الضريبة. يقيس هذا المُؤشر كفاءة استخدام الأموال الخاصَّة في المصرف وقدرته على تحقيق أرباح تُخفض من المخاطر المُحتملة، نظراً لأهميَّة رأس المال كخط الدفاع في المصارف لِمواجهة وسداد الالتزامات المُترتبة في حالات الفشل والتعثر.

تُعطى مُعادلة هذا المُؤشر وفق:

.ROE= Net income after tax (net profit)/ Total Equity (Siraj *at all*,2012,150)

حيث: معدل العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي/ اجمالي الأصول.

ب. **العائد على السهم العادي:**

يعتبر أحد مقاييس الأداء ومؤشر يقيس الاختلاف الحاصل في ثروة المساهمين خلال المدة الزمنية المدروسة. (Fiordelisi,2007,11) ويعبر عن نصيب السهم العادي من توزيعات الأرباح مضافاً إليه المكاسب الرأسمالية أو يحسم منه الخسائر الرأسمالية لقيمة السهم السوقية. يمكن حسابه وفق الآتي:

- العائد للسهم العادي = $\frac{\text{الربح الموزع للسهم} \pm \text{المكاسب أو الخسائر الرأسمالية}}{\text{سعر شراء السهم}}$

ت. مؤشر القيمة الدفترية المضافة BVA:(Book Value Added):

يجمع هذا المؤشر بين فعالية الأداء من خلال الجودة في إدارة هيكل تمويل رأس المال، وبين التقييم لنتيجة هذا الأداء المتمثل في زيادة حقوق المساهمين، وهو من أفضل مؤشرات على تكوين ثروة حقوق المساهمين من وجهة نظر المستثمرين، حيث يلخص مؤشر القيمة الدفترية المضافة الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف زيادة الثروة. (النعيمي وأخرون، 2008، 145) تحسب القيمة الدفترية المضافة كالآتي:(Aloy *at all*,2014,127)

القيمة الدفترية المضافة = القيمة الدفترية للعام الحالي – القيمة الدفترية لعام سابق

3. الإطار التطبيقي للبحث:

لمعرفة دور مؤشرات الهيكل التمويلي في حقوق ملكية المصارف الإسلامية السورية، وفي نطاق ذلك سنقوم بإجراء الدراسة واختبار الفرضيات بالاعتماد على البيانات المالية السنوية للمصارف الإسلامية السورية.

الجدول رقم (1) يوضح رأس مال المصارف الإسلامية السورية العاملة بنهاية 2021

	اسم المصرف	تاريخ المباشرة	رأس المال
1	بنك الشام	2006	10 مليار ليرة سورية
2	بنك سورية الدولي الإسلامي	2007	15 مليار ليرة سورية
3	بنك البركة–سورية	2010	15 مليار ليرة سورية

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة على موقع (www.dse.com)

وفي سبيل ذلك سنقوم بالخطوات التالية:

1- استعراض التطور في متغيرات الدراسة عبر المدة المدروسة.

2- دراسة التوصيف الإحصائي لمؤشرات متغيرات الدراسة.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

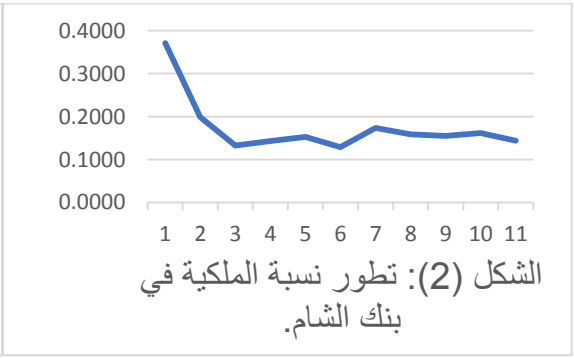
4- اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة استقرار كل من المتغيرات في سبيل تحديد المنهجية المناسبة لاختبار الفرضيات.

5- اختبار الفرضيات للوصول إلى أهم النتائج والتوصيات.

1- استعراض التطور في متغيرات الدراسة عبر المدة المدروسة:



الشكل (1): تطور نسبة الودائع في بنك الشام.



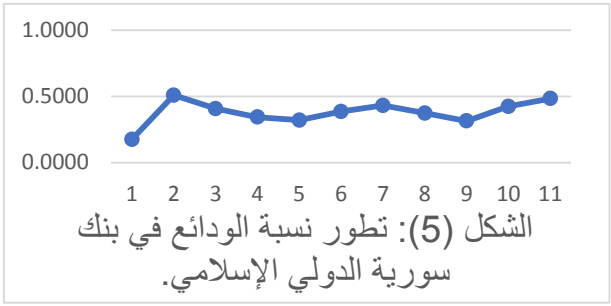
الشكل (2): تطور نسبة الملكية في بنك الشام.



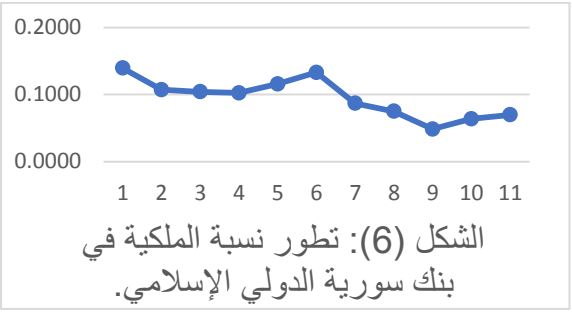
الشكل (3): تطور معدل العائد على حقوق الملكية في بنك الشام.



الشكل (4): تطور حقوق الملكية في بنك الشام.



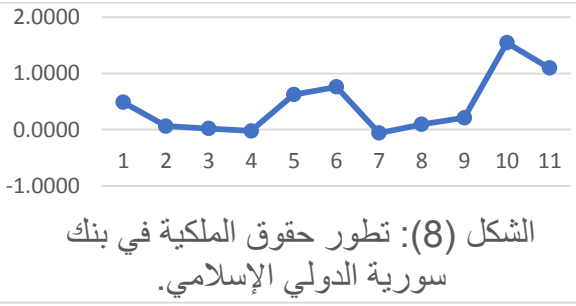
الشكل (5): تطور نسبة الودائع في بنك سورية الدولي الإسلامي.



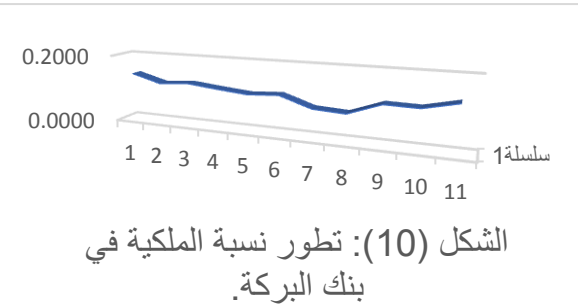
الشكل (6): تطور نسبة الملكية في بنك سورية الدولي الإسلامي.



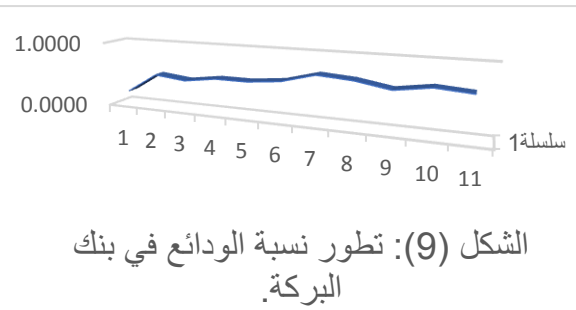
الشكل (7): تطور معدل العائد في حقوق الملكية في بنك سورية الدولي الإسلامي.



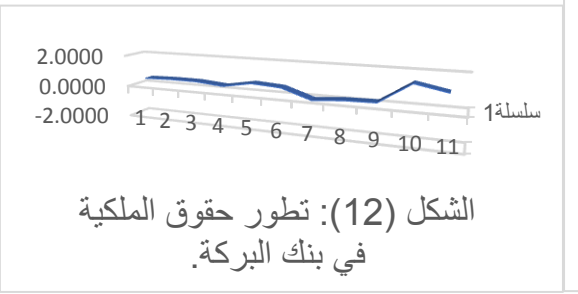
الشكل (8): تطور حقوق الملكية في بنك سورية الدولي الإسلامي.



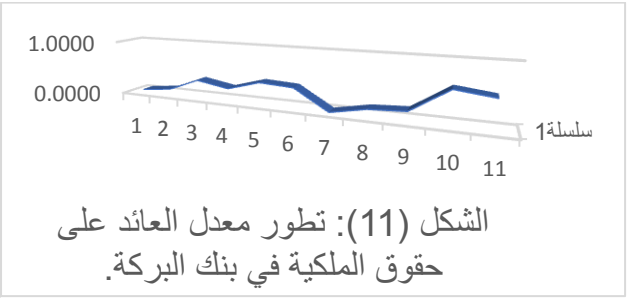
الشكل (10): تطور نسبة الملكية في بنك البركة.



الشكل (9): تطور نسبة الودائع في بنك البركة.



الشكل (12): تطور حقوق الملكية في بنك البركة.



الشكل (11): تطور معدل العائد على حقوق الملكية في بنك البركة.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف السنوية باستخدام EXCELL.

توضيح: إن الأرقام في المحور الأفقي تشير إلى الأعوام: 2011 إلى العام 2021 على التوالي.

من خلال الأشكال السابقة نلاحظ الآتي:

- شهدت الودائع ارتفاعاً ملحوظاً في كافة المصارف خلال مدة الدراسة.
- اتصفت حقوق ملكية المصارف بالارتفاع خلال مدة الدراسة بسبب قيام المصارف بالاحتفاظ بالأرباح تارةً، وزيادة رأس المال (عبر توزيع الأسهم المجانية) تارةً أخرى، باستثناء عام 2017 والتي انخفضت خلالها نتيجة توقف المصارف عن توظيف أموالها (إلتزاماً منها بقرار المصرف المركزي بالتوقف عن الإقراض) وعدم تحقيق الأرباح.

2- التوصيف الإحصائي للبيانات:

من خلال البرنامج الإحصائي Eviews12 وبالاعتماد على البيانات المالية السنوية للمصارف الإسلامية السورية، تم إيجاد أهم مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري) مضافاً إليه أعلى وأدنى قيمة لحساب المدى، وهي كالتالي:

الجدول (2): مؤشرات النزعة المركزية الخاصة بالبيانات.

	D/A	E/A	ROE	Equity rate
Mean	0.501870	0.128079	0.229759	0.456003
Median	0.517287	0.119583	0.179031	0.454053
Maximum	0.800418	0.371138	0.588489	1.545999
minimum	0.175040	0.048725	-0.108664	-0.059385
Std- dev	0.156170	0.054700	0.201451	0.434727

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

3- التوزيع الطبيعي للبيانات:

في سبيل ذلك، سيتم إجراء اختبار جاركو_ بيرا وفق برنامج الإحصاء Eviews، وقد اتضح أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي لأن قيم اختبار المتغيرات كانت أقل من 5.99 (القيمة المعيارية لاختبار جاركو _ بيرا في التوزيع الطبيعي) وباحتمالية أكبر من 5%، إلا المتغير (E/A)، ويمكن تجنب هذا الإشكال نظراً لكون عدد مشاهدات العينة يفوق ثلاثين مشاهدة كالآتي:

الجدول (3): نتيجة اختبار جاركو بيرا.

	D/A	E/A	ROE	E- RATE
Jarque-Bera	0.662576	175.1797	2.153946	4.341080
Probability	0.717998	0.000000	0.340625	0.114116

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

4- اختبار استقرار بيانات المتغيرات:

ولتحقيق ذلك تم إجراء اختبار ديكي فوللر الموسع للكشف عن درجة استقرار المتغيرات، واتضح ما يلي:

الجدول (4): نتائج اختبار ADF.

النتيجة	قيمةاحتمالية الاختبار بعد أخذ الفرق الأول	قيمةاحتمالية الاختبار عند المستوى				
	بلا ثابت ولا اتجاه	مع ثابت واتجاه	مع ثابت	بلا ثابت ولا اتجاه	مع ثابت واتجاه	مع ثابت
I(1)	0.0002	0.3991	0.0475*	0.9212	0.2739	0.5352	D/A
I(1)	0.0001	0.1896	*0.0256	0.6302	0.1778	0.1645	E/A
I(1)	*0.0027	0.7133	0.2060	0.6169	0.4797	0.2252	Roe
I(1)	0.0135*	0.8605	0.4297	0.6273	0.6159	0.2049	Eq- rate

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

ونظراً لكون كل المتغيرات قد استقرت بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى فإن منهجية البحث ستتم وفق اختبار التكامل المشترك، حيث أن فرضية العدم تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، فإذا تحقق ذلك (وكانت احتمالية الاختبار أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونتابع العمل وفق نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموحدة ARDL، وإذا قبلنا فرضية العدم فإن العمل سيتم وفق نموذج الانحدار الذاتي الموجه VAR.

5- اختبار الفرضيات:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الهيكل التمويلي في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2011-2021).

أولاً: اختبار التكامل المشترك:

الجدول (5): نتيجة اختبار التكامل المشترك بين معدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة في المصارف الإسلامية السورية.

Series: ROE D_A E_A
Sample: 2011 2021
Included observations: 33
Null Hypothesis: No cointegration
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 2

ADF	T- Statistic	Prob
	-3.260111	0.0006

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

بناءً على قيمة الاحتمالية والتي توافق قيمة أقل من 5% (مستوى الدلالة المعتمد في التوزيع الطبيعي) يتم رفض فرضية العدم القائلة بأنَّه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ثانياً: إجراء اختبار ARDL

على المدى الطويل: ونظراً لكون احتمالية المتغيرات المستقلة جميعها أصغر من 5% فإن المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع المعبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد أثر لنسب الهيكل التمويلي في معدل العائد على حقوق الملكية.

- ترتبط نسبة الودائع إلى الأصول بعلاقة طردية موجبة مع معدل العائد على حقوق الملكية فإنَّ ارتفاع النسبة بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 5%.
- ترتبط نسبة الملكية بعلاقة عكسية مع معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن ارتفاع النسبة بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 34%، ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع هذه النسبة يعني اعتماد المصرف على موارده الذاتية اعتماداً مباشراً في تمويل الأصول.

على المدى القصير: ونظرا لكون الاحتمالية أكبر من 5% فهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع المعبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية وكل من نسب الهيكل التمويلي المعتمدة.

الجدول (6): نتيجة اختبار نموذج الانحدار ذو فترات الإبطاء الموحدة لمعدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة في المصارف الإسلامية السورية

Dependent Variable: D(ROE)
Method: ARDL
Sample: 2012 2021
Included observations: 30
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): D_A E_A
Fixed regressors: C
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Prob
Long Run Equation		
D/A	5.105547	0.0194
E/A	-34.46232	0.0053
Short Run Equation		
Cointeq01	-0.425996	0.3795
D(D/A)	-3.332371	0.0160
D(E/A)	19.51480	0.0529
C	1.759237	0.4107

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الهيكل التمويلي في معدل النمو في حقوق ملكية المساهمين للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2011-2021).

أولاً: اختبار التكامل المشترك:

نظراً لكون قيمة احتمالية الاختبار أقل من 0.05 (مستوى الدلالة المعتمد في التوزيع الطبيعي) فيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع المعبر عنه بمعدل التغير في حقوق الملكية مع المتغيرات المستقلة المعبرة عن الهيكل التمويلي.

الجدول (7): نتيجة اختبار التكامل المشترك بين معدل النمو في حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة في المصارف الإسلامية السورية.

Series: CIE D_A E_A
Sample: 2011 2021
Included observations: 33
Null Hypothesis: No cointegration
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 2

ADF	T- Statistic	Prob
	-3.082878	0.0010

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

ثانياً: إجراء اختبار ARDL:

على المدى الطويل: نظراً لكون احتمالية المتغيرات جميعها أقل من 5% فإن المتغيرات المستقلة المعبرة عن نسب الهيكل التمويلي تؤثر في المتغير التابع المعبر عنه بنسبة التغير في حقوق الملكية في المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالي. وعليه فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد أثر معنوي لنسب الهيكل التمويلي في نسبة التغير في حقوق الملكية.

- يتبين وجود علاقة طردية بين نسبة الودائع إلى الأصول مع معدل النمو في حقوق الملكية، بحيث أن ارتفاع النسبة بمعدل 1% يؤدي إلى انخفاض نسبة النمو في حقوق الملكية بنسبة 27%.
- أما عن علاقة نسبة الملكية بمعدل النمو في حقوق الملكية فهي علاقة طردية قوية ومتينة، وتبين أن ارتفاع نسبة الملكية بمعدل 1% يؤدي إلى نمو حقوق الملكية بنسبة 106%، وتُعدُّ هذه النسبة كبيرة وعالية نظرا للتضخم السائد في البلاد والذي بدوره يؤثر على المبالغ المسجلة أيضا لدى المصارف.

على المدى القصير: يتبين عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المعبر عنه بمعدل النمو في حقوق الملكية.

الجدول (8): نتيجة اختبار نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموحدة لمعدل النمو في حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة في المصارف الإسلامية السورية.

Dependent Variable: D(CIE)
Method: ARDL
Sample: 2012 2021
Included observations: 30
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): D_A E_A
Fixed regressors: C
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Prob
Long Run Equation		
D/A	27.13042	0.0054
E/A	106.6727	0.0060
Short Run Equation		
Cointeq01	-0.299435	0.3230
D(D/A)	3.749769	0.4700
D(E/A)	-30.57692	0.1411
C	-2.753920	0.3268

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

النتائج Conclusions:

1- إن إدارة الهيكل التمويلي من الأمور المهمّة في المصارف الإسلامية نظراً لأنها تحدد المزيج المالي الذي تموِّل به عملياتها الاستثمارية والخدمية، فضلاً عن كونها تعد نوعاً من التحوّط والوقاية ضد المخاطر المُحتمل مواجهتها مستقبلاً.

2- أظهرت الدراسة وجود أثر لمؤشرات الهيكل التمويلي في مؤشرات حقوق ملكية المصارف الإسلامية السورية خلال المدة (2011-2021).

3- ارتبطت نسبة الودائع إلى الأصول بعلاقة طردية موجبة مع معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل نمو حقوق الملكية في المصارف الإسلامية السورية، وهي متفقة مع دراسة (خلف، نقار، فاعور، 2018)، ودراسة (الصالح، البراك،2022).

4- كان هناك علاقة طردية بين نسبة حقوق الملكية إلى الأصول بمعدل النمو في حقوق الملكية، بينما كانت العلاقة عكسية مع معدل العائد على حقوق الملكية.

التوصيات Recommendations:

1- التأكيد على إدارات المصارف للاهتمام أكثر بزيادة حقوق ملكية المساهمين، من خلال إيجاد هيكل تمويلي متوازن، واستقطاب المزيد من الودائع بكافة أشكالها.

2- ضرورة العمل على إيجاد أساليب ووسائل تمويلية جديدة تسهم في توظيف الموارد المالية المتاحة توظيفاً استثمارياً فعَّالاً، كتبنّي منتجات الهندسة المالية.

3- الاهتمام والتوسع في نوعية الأنشطة المصرفية المقدمة بالاعتماد على التقنيات الحديثة، مما يسهم إيجاباً في زيادة حقوق الملكية وأرباح المصرف.

4- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية لمعرفة أثر مؤشرات الهيكل التمويلي على الربح التشغيلي والربح الصافي للمصارف التقليدية والإسلامية ومقارنتهما، لاستبعاد أثر عدم توزيع الأرباح على المساهمين والمضاربة.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع References:

أولاً: باللغة العربية:

1- الشبيلي، يوسف. (2005). *الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي*، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط1.

2- الشلبي، مطيع. (2021). *أثر تغير سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، مج 37، ع: 2، ص: 215-258. https://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/ecoj/article/view/1251

3- العجلوني، محمد. (2008). *البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية*. عمان، الأردن. دار المسيرة.

4- النعيمي، عدنان. التميمي، فؤاد.(2008). *التحليل والتخطيطُ المالي: اتجاهات معاصرة*. عمان، الأردن، دار اليازوري.

5- النعيمي، عدنان. التميمي، فؤاد.(2009). *الإدارة المالية المتقدمة*. عمان: الأردن، دار اليازوري.

6- الهندي، منير إبراهيم. (2006). *الفكر الحديث في مجال الاستثمار*. الإسكندرية: مصر. مؤسسة المعارف.

7- خلف، أسمهان. نقار، عثمان. فاعور، مؤمنة. (2018). *أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية- دراسة حالة بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة (2010-2017)*. مجلة جامعة حماة. مج: 1. العدد: 5. حماة: سورية.

8- الربيعي، حاكم محسن محمد. العطوي، مهند حميد ياسر. (2018). *نظرية توقيت السوق وتأثيرها في القرار الاستثماري*، دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية العراقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. مج: 15. العدد: 1.

9- ناصح، عادلة حاتم. البدران، عبد الخالق ياسين. (2014). *علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2004-2011*. مجلة العلوم الاقتصادية. مج: 10. العدد: 37. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

10- نعيمة، برودي. كريمة، يوسفي. (2021). *أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الاسلامية في دول الخليج: دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل خلال الفترة 2013-2019*. مجلة البشائر الاقتصادية،

11- الصالح، فاطمة نبيل، البراك، محمد. (2022). *أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي*. المجلة العربية للإدارة.

12- كنعان،علي.(2016). *إدارة المصارف والسياسات المصرفية*، مكتبة بريمافيرا، دمشق.

13- هاشم، صبيحة قاسم. (2015). *نظريات هيكل التمويل الحديثة: تطبيق عملي لنظرية الالتقاط ودورة حياة الشركة/ بحث تحليلي لعينة من الشركات الأجنبية*. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. مج: 21. العدد 83. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة بغداد.

14- ياملكي، أكرم. (2001). *الأدوات التجارية وفقاً لاتفاقية جنيف*.عمان، الأردن. عالم الكتاب الحديث.

ثانياً: باللغة الإنكليزية:

1. Aloy Niresh, J.Alfred, M. (2014). *The Association between Economic Value-Added Market Value Added and Leveragem*، international Journal of business and Management, Vol: 9. No: 10.
2. Asadullah,Hussain,Mahar.(2018). *Capital structure and Islamic banks' performance*. Conference: 2nd International Conference on Islamic Banking Finance ICIBF 2018. Institute of Business Management, Karachi, Pakistan.
3. Baker, Malcomlm , Wurgler. (2002). *Market timing and capital structure.* The journal of finance. Vol: 17. No: 1.
4. Paramasivan, C. Subramanian, T. (2009). *Financial management.* New Delhi: India. New age international (p) limited.
5. Charumathi,B.(2013),*Banking and Indian Financial System,*Kalapet, Pondicherry University.
6. Fiordelisi,F.(2007).*Shareholder Value and the clash in performance measurement: are banks special?* University of Wales Bangor,Center for Banking and Finance,United Kingdom.
7. Khalaf,Taani.(2013). *Capital structure effects on banking performance: a case study of Jordan.* International journal of economics, Finance and management sciences.Vol:1.No:5.
8. Siraj,k.Pillaip,s.(2012).*comparative study on performance of Islamic banks and conventional banks in GCC region.* Journal of applied finance and banking,Vol: 2. N: 3.
9. Widyastuti,Arie. Komara, Ratna.Layyinaturrobaniyah. (2019). *Capital Structure and Bank Performance.* Journal Business Management. Vol: 20. No: 2. University padjadjaran. Indonesia.
10. Zafar, Zeeshan, Ahmad.(2016).*Impact on capital structure on banking profitability.* International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 6, Issue 3.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

www.dse.com

الملحق

الجدول تطور متغيرات بنك الشام

السنة	إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	العائد على حقوق الملكية	معدل النمو في حقوق الملكية
2011	0.2059	0.3711	0.0790	0.0929
2012	0.4962	0.1991	0.0668	0.0734
2013	0.7101	0.1327	0.3123	0.4541
2014	0.6761	0.1430	0.2138	0.3019
2015	0.5400	0.1525	0.3580	0.5575
2016	0.8004	0.1292	0.3521	0.5760
2017	0.5815	0.1733	-0.1087	-0.0270
2018	0.5245	0.1586	0.0345	0.0576
2019	0.5180	0.1548	0.1111	0.1512
2020	0.4805	0.1617	0.5088	1.2331
2021	0.7182	0.1437	0.4331	0.7974

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية المنشورة.

الجدول تطور متغيرات بنك سورية الدولي الإسلامي

السنة	إجمالي الودائع/إجمالي الأصول	حقوق الملكية/إجمالي الأصول	العائد على حقوق الملكية	معدل النمو في حقوق الملكية
2011	0.1750	0.1394	0.0989	0.4874
2012	0.5092	0.1072	0.0575	0.0631
2013	0.4073	0.1041	0.0202	0.0211
2014	0.3439	0.1026	-0.0225	-0.0226
2015	0.3207	0.1159	0.3844	0.6234
2016	0.3862	0.1330	0.4319	0.7598
2017	0.4311	0.0871	-0.0691	-0.0594
2018	0.3740	0.0752	0.0859	0.0935
2019	0.3140	0.0487	0.1790	0.2113
2020	0.4239	0.0639	0.5885	1.5460
2021	0.4834	0.0699	0.5188	1.0972

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية المنشورة.

الجدول تطور متغيرات بنك البركة – سورية

السنة	إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	العائد على حقوق الملكية	معدل النمو في حقوق الملكية
2011	0.2163	0.1436	0.0481	0.4756
2012	0.5173	0.1196	0.1124	0.5298
2013	0.4638	0.1266	0.3419	0.5223
2014	0.5327	0.1173	0.2401	0.3748
2015	0.5324	0.1093	0.4098	0.6954
2016	0.5818	0.1152	0.3766	0.5843
2017	0.7153	0.0852	0.0100	-0.0156
2018	0.6798	0.0806	0.1362	0.1399
2019	0.5940	0.1148	0.1735	0.1845
2020	0.6719	0.1132	0.5869	1.4182
2021	0.6361	0.1345	0.5122	1.0501

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية المنشورة.